

الحياة والمخيا... مسار التوازن

كلمة د. محمد يوسف الهاشل

رئيس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي

محافظ بنك الكويت المركزي

7 يونيو 2020

داهمتنا جائحة لم يعرف العالم مثلها على مدى العقود السبعة الماضية، ولم تترك أمامنا من خيار إلا الاجتهاد في حماية الحياة من خلال الاندفاع السريع إلى اتخاذ تدابير صارمة وصلت لمرحلة الإغلاق الكلي، ما أدى إلى ركود عالمي هو الأسوأ منذ الكساد الكبير في بدايات القرن العشرين، إذ تشير التوقعات إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من 3-5% فيما تنخفض توقعات النمو في أوروبا إلى ما بين 8-12%، كما وصلت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة حيث تأثر 1.6 مليار عامل سلبيًا بهذه الجائحة، وتتوقع منظمة العمل الدولية خسارة نحو 305 ملايين وظيفة بدوام كامل في الربع الثاني 2020، كما أن واحدًا من كل 6 شباب قد أصبح خارج العمل بسبب تداعيات الجائحة، ومع استمرار تضرر الشركات وخروج كثير منها عن العمل، ستتفاقم هذه الظاهرة حيث تتوقع المنظمة أن يواجه "جيل الإغلاق" بطالة أعلى وأجورًا أقل خلال السنوات القادمة، وهذا فقط أحد الآثار العديدة لهذه الأزمة. وأفضت كل هذه العناصر إلى انعدام اليقين بشأن عمق هذه الأزمة ومداها، مما ييث الخوف عند المستهلكين ويثير الهلع لدى المستثمرين وينشر الذعر في قطاع الأعمال، لتستفحل بذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

ونتيجة لهذه الأوضاع باتت دول العالم دون استثناء بين هدفين متقابلين هما حماية الحياة وحماية المخيا. ومع تنامي الأثر الاقتصادي لتدابير الوقاية الصحية، يتعين العمل على تقليص الفجوة بين هذين الهدفين، والتوصل تدريجيًا إلى نقطة توازن دقيق يمكن عندها العودة إلى النشاط الاقتصادي الكامل مع الأخذ بالاحتياطات الوقائية للتعاشي مع الفايروس حين التخلص من المرض، وبتحقيق هذا التوازن يمكننا القول إننا نجحنا في تحدي الحياة والمخيا.

وعلى المستوى المحلي كانت الصدمة مزدوجة، فمع ما أدت إليه تدابير مواجهة الجائحة من تداعيات اقتصادية حادة، هوت أسعار النفط إلى مستويات لم نعرفها لأكثر من عقدين، ومنذ قرار الإغلاق في 12 مارس وحتى إعلان خطة إعادة الفتح في 28 مايو 2020 انقضت قرابة ثلاثة أشهر، وبحسب تلك الخطة فإن إعادة الفتح الكامل - إن سارت الأمور على ما يرام - ستتحقق إن شاء الله في بداية سبتمبر 2020، مما يعني امتداد فترة الإغلاق لستة أشهر، ونتيجة لذلك، يواجه عديد من شركات القطاع الخاص تحديات جمة في السيولة والتدفقات النقدية مما يعرضها لصعوبات ممتدة في ملاءتها المالية قد تصل حد الإفلاس، ونظرًا للترابط بين القطاعات الاقتصادية، فسرعان ما ينتقل الضرر إلى القطاعات الأكثر استقرارًا.

فبحسب الاستبيانات انخفض عدد الزوار في محلات التجزئة وغيرها بنسبة 75%، وعلقت 45% من الشركات أعمالها أو اضطرت للإغلاق وكثير منها لربما يغلق في المستقبل، كذلك خفض 44% من أصحاب العقارات الإيجارات لمواءمة الأوضاع، فيما يشعر 64% من الناس بالخوف والقلق وانعدام اليقين.

وعموماً تشير التوقعات إلى أن انخفاض إيرادات القطاع الخاص قد يصل إلى 42%، مما سيخلق ضغطاً على السيولة في الشركات، حيث من المقدر أن تصل الاحتياجات التمويلية للشركات لتغطية متطلبات رأس المال العامل (على سبيل المثال، الرواتب والإيجارات) إلى نحو 2.4 - 3.0 مليار دينار، وسيؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التعثر في سداد تلك الشركات لالتزاماتها تجاه البنوك، مما سيؤدي إلى خسائر عالية لقروض القطاع المصرفي، كما يتوقع أن تؤدي تبعات الإغلاق الممتد إلى فقدان الوظائف وزيادة البطالة في القطاع الخاص، حيث يعمل في القطاعات الاقتصادية المتضررة من الأزمة نحو 86.0% من قوة العمل الوطنية في القطاع الخاص (أي نحو 62.0 ألف عامل)، ونحو 79.0% من العمالة الوافدة في القطاع الخاص (أي نحو 1.3 مليون عامل)، كما أن توقف تلك الشركات سيقطع سلاسل التوريد مما يترتب عليه نقص إمدادات السلع والخدمات الأساسية، وانخفاض الإقبال على الاستثمار في ظل انخفاض الإنفاق وارتفاع درجة انعدام اليقين.

ولذا فإن التأخر في الاستجابة السريعة والحاسمة لاحتياجات رأس المال العامل سيؤدي إلى انعكاسات اقتصادية سلبية كبيرة على الشركات، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسوف تتزايد هذه الانعكاسات مع امتداد الأزمة، إذ سيجبر العجز النقدي الشركات - بما فيها تلك التي كانت تحظى بوضع نقدي جيد قبل الأزمة- على وقف عملياتها، لعجزها عن الوصول إلى التمويل، إما بسبب تنامي ارتفاع تكاليف التمويل أو إحصام البنوك عن تقديم التمويل تجنّباً لمخاطر تعثر تلك الشركات في ظل الأزمة الراهنة، مما قد ينتهي بإفلاس تلك الشركات وما لذلك من آثار مضاعفة في ظل ترابط القطاعات الاقتصادية وتشابكها، وبالتبعية الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

أعمال اللجنة

ولمواجهة تداعيات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد الوطني، تبنت اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي نهجاً استباقياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الأزمة، ووضع تدابير التحفيز الاقتصادي موضع التنفيذ، تحضيراً لمرحلة التعافي الاقتصادي، بعد تجاوز هذه الأزمة بنجاح، بمشيئة الله، ثم يتعين بعد ذلك مباشرة إطلاق مشروع وطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي للدولة تنهض به جميع الأطراف المعنية.

وقد وضعت اللجنة مجموعة من التدابير والمبادئ الحاكمة لأعمالها على النحو التالي:

- التركيز على وضع المعالجات الفورية التي من شأنها تقديم الحلول العملية والعاجلة لحماية الاقتصاد الوطني دون أن يتعارض ذلك مع أسس الإصلاح الاقتصادي وحسن تخصيص الموارد.
- المشاركة في تحمل الأعباء، حيث تتجاوز الظروف الراهنة قدرة طرف بمفرده على تحمل كلفة مواجهتها.
- عدم تقديم الدولة تعويضات عن فرص الربح الفائتة، ولا عن الخسائر التي لحقت بالمتضررين جراء التدابير الوقائية المتبعة لمكافحة الجائحة، حيث من الصعب تجنب الخسائر بالمطلق.

- تقديم الدعم بغرض عبور المرحلة، وأن يقدم فقط للكيانات الاقتصادية والشركات التي كانت تتمتع بالقوة والكفاءة والقدرة على المساهمة في الاقتصاد قبل وقوع هذه الأزمة.
- الحرص على استمرار دوران عجلة الاقتصاد، لتمكين الكيانات التي توقفت خلال هذه الفترة من استعادة النشاط فور عودة الحياة إلى طبيعتها.
- حماية القطاعات المختلفة في الاقتصاد الكويتي من انتقال الضرر إليها في ظل الترابط بين تلك القطاعات.
- إن الحلول والمعالجات التي تقدمها الحزمة التحفيزية مبنية على المعطيات الراهنة والظروف الحالية. وفي حال امتدت الأزمة - لا قدر الله - فإنه لا بد من معالجات أخرى تتناسب مع ما يستجد من معطيات.

ولتقديم معالجة متوازنة وشمولية، حددت اللجنة الجوانب التي يجب التعامل معها وتوفير المحفزات لها ضمن أربعة قطاعات أساسية: القطاع الأسري، قطاع الأعمال، القطاع المصرفي، وأخيرا الدور الحكومي. وقد تم تقديم اثنين وعشرين تدبيراً لتحفيز الاقتصاد، منها أحد عشر تدبيراً كانت ضمن القرار رقم (455) الصادر من مجلس الوزراء الموقر والذي شكلت اللجنة بموجبه، وأحد عشر تدبيراً إضافياً، توزعت ما بين تدابير قام بها بنك الكويت المركزي مع البنوك، وتدابير اقترحتها اللجنة على مجلس الوزراء لاتخاذ اللازم بشأنها.

القطاع الأسري:

حددت اللجنة هدفها فيما يخص معالجة هذا القضاة في ضمان الاحتياجات الأساسية لهذا القطاع المهم، وتوفير الدعم المالي له، والحفاظ على الأمان الوظيفي للكويتيين. ولذلك اتخذت اللجنة مجموعة من التدابير التي تحمي استقرار هذا القطاع وتضمن سلامته. وتمثلت هذه التوصيات في ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، والمحافظة على استقرار مستويات أسعار السلع الغذائية والطبية، وصرف المعاش

التقاعدي لحالات محددة لمدة ستة شهور. وإلى جانب دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس الذي تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم (455) أضافت اللجنة مضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث لمدة ستة أشهر. هذا فضلاً عن تأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة، وتوفير الاحتياجات الإنسانية لكل من يقطن على هذه الأرض الطيبة، كما بادرت البنوك إلى تأجيل أقساط عمليات التمويل الشخصي، ووقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي.

قطاع الأعمال

حرصاً على تعزيز مرونة قطاع الأعمال، سواء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، عملت اللجنة على تخفيف الأعباء المالية عن هذا القطاع، وتوفير التدفقات النقدية اللازمة لضمان السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات التعاقدية الدورية مثل الرواتب والإيجارات، حيث فقدت معظم هذه الشركات إيراداتها بالكامل بسبب الإغلاق، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير: منها تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبنك الكويت الصناعي، وتقديم قروض بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تمويل مشترك بين الصندوق والبنوك، وقد وضعت اللجنة الآليات والضوابط لتقديم هذا التمويل، ونالت تلك الآلية اعتماد مجلس الوزراء الموقر إلا أنه قد حال دون تطبيق هذه التوصية بعض العوائق لدى الصندوق، مما استدعى مخاطبة الصندوق لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحكم اختصاص الصندوق بمراعاة احتياجات هذا القطاع المهم والحيوي، والذي يعول عليه في المستقبل لتوفير مزيد من الوظائف للكويتيين والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للتمويل الميسر للشركات والعملاء المتضررين، فقد باشرت البنوك بالفعل في منح التمويل وتقديم التسهيلات إما وفق هذا الإجراء أو وفق سياساتها الائتمانية المطبقة، وضخت

مزيداً من السيولة في قطاع الأعمال. كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى القطاع المصرفي بحظر البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة لدى البنوك.

كذلك أجلت مؤسسة التأمينات الاجتماعية الاشتراكات، وقُدِّمت إعفاءات حكومية إلى الكيانات الاقتصادية، فيما أجلت البنوك أقساط العملاء المتضررين، كما خاطبت اللجنة جميع الجهات الحكومية لتسريع الدورة المستندية وسداد كل ما عليها من التزامات تجاه القطاع الخاص ومازالت تتابع هذا الأمر.

إلى جانب ذلك اقترحت اللجنة تعديل على أحكام قانون العمل لمراعاة الظروف الخاصة والاستثنائية، وتوفير مزيد من المرونة لكل من صاحب العمل والعامل، وقدمت كذلك مقترحاً إلى مجلس الوزراء بتأجيل إخلاء المستأجرين في العقارات التجارية مراعاة للظروف الراهنة، وأخيراً اقترحت اللجنة إنشاء محاكم متخصصة في الشأن الاقتصادي والتجاري والمالي بسبب خصوصية هذا القطاع وأهمية توافر الخبرات القضائية اللازمة بشأنه، في ظل التقديرات حول تنامي النزاعات في هذا الشأن بعد عودة المنظومة القضائية للنظر في الدعاوى بعد انتهاء الإغلاق.

القطاع المصرفي

انطلاقاً من أهمية هذا القطاع المؤمن على مدخرات المجتمع، والقائم بدور الوساطة المالية في الاقتصاد المحلي، وفي ظل هذه الظروف لا بد كذلك من الحرص على تعزيز الاستقرار المالي و العمل على تحفيز القطاع المصرفي على منح التمويل، وتعزيز متانة هذا القطاع الحيوي وحمايته من التعرض للأضرار التي نالت من القطاعات الأخرى في ظل الترابط بين القطاعات الاقتصادية، إذ تأثر القطاع المصرفي بالإغلاق شأنه في ذلك شأن بقية القطاعات، فانخفضت قدرته على تقديم التمويل نتيجة الإغلاق، كما نلمس تدني رغبة القطاع في منح التمويل حيث يؤثر في ذلك عاملان أساسيان يقللان من فعالية إجراءات منح التمويل القائمة، أولهما: ميل البنوك - في الوضع الحالي -

إلى منح التمويل للشركات الكبيرة والتي تتمتع بأوضاع مالية قوية، مما يقصي عددًا كبيرًا من الشركات المتضررة والتي هي في أمس الحاجة إلى التمويل، **وثانيهما:** تراجع إقبال البنوك على منح التمويل مع استمرار الأزمة وتصاعد أزمة السيولة وتنامي أثرها على الملاءة المالية للشركات، ويأتي ذلك في الوقت الذي تزداد فيه حاجة الشركات إلى التمويل. مما يدعو إلى اتخاذ مبادرات شمولية لتعزيز متانة هذا القطاع وتحفيزه لتقديم مزيد من التمويل بهدف ضمان تدفق السيولة في قطاعات الاقتصاد، والحفاظ على قدرته على التعافي من الأزمة ضمن مقاربة شاملة ومتكاملة للأوضاع الاقتصادية الوطني.

لذلك بادر بنك الكويت المركزي منذ مارس 2020 إلى استخدام أدواته لتعزيز متانة القطاع المصرفي وتدعيم قدرته على القيام بدور أوسع في هذه الأزمة، حيث وظف أدوات التحوط الكلي، وخفف من المتطلبات الرقابية، موفرًا بذلك مزيدًا من المساحة الإقراضية، لتصل قدرة البنوك على الإقراض إلى 8-9 مليارات دينار كويتي، كما خفض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية تاريخياً، بلغت 1.5 %، مما يخفف كلفة التمويل على الجهات الحاصلة على التمويل، ويحفز النمو الاقتصادي. ونتيجة لكل تلك الخطوات يتوفر لدى القطاع المصرفي سيولة كافية وقدرة عالية، بما يمكن القطاع من القيام بدوره في الوساطة المالية.

الدور الحكومي

يكتسب الدور الحكومي مزيداً من الأهمية في الأوضاع الراهنة، حيث أدت تدابير الإغلاق إلى صدمة غير مسبوقة على جانبي العرض والطلب، وترافقت مع انخفاض حاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية، ولذلك حرصت اللجنة على أن توفر الدعم بحدوده القصوى للحفاظ على دوران عجلة الاقتصاد، لكن مع تقليل الكلفة على المال العام إلى حدودها الدنيا في ذات الوقت، بمراعاة مبدأ حسن تخصيص الموارد، والاعتماد على التدابير التي تترك أوسع الأثر

بأقل كلفة ممكنة. ومن بين تلك التدابير برنامج دعم وضمن التمويل الذي قدمته اللجنة إلى مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 5 يونيو 2020.

برنامج دعم وضمن التمويل

قدمت اللجنة "برنامج دعم وضمن التمويل" المقترح لمجلس الوزراء الموقر للنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه، بعد الاطلاع على خمس وثلاثين تجربة حول العالم، ودراسة الحزم التحفيزية المطبقة عالمياً، التي بلغت قيمتها نحو 11 تريليون دولار أمريكي أي ما يقارب 15% من الناتج الإجمالي العالمي حتى الآن، حيث تبين أن دعم التمويل الميسر والضمن يشكلان ما مجموعه 40% من مجموع الحزم عالمياً. وقد أكدت الدراسة ضرورة توفر ثلاثة عناصر أساسية لنجاح أي برنامج دعم مالي في أداء الغرض المنشود منه على نحو فعال وسريع أولاً: توفر السيولة الكافية لدى البنوك، ثانياً: أن تكون أسعار الفائدة جذابة ومناسبة لكلا الطرفين، المقرض والمقترض من خلال إجراءات السياسة النقدية ودعم كلفة التمويل. ثالثاً: تحفيز البنوك على منح الائتمان في هذه الظروف الصعبة، حيث تعزف البنوك عن منح الائتمان بسبب الخوف وانعدام اليقين حول مدى الأزمة وعمقها، لذلك تضمن الدول هذه الديون وتتشارك مع البنوك في تحمل المخاطر.

وبناءً على الأسس والمعايير التي قامت عليها برامج دعم وضمن التمويل في التجارب الإقليمية والدولية، طورت اللجنة برنامجاً لدعم وضمن التمويل يوائم المتطلبات القانونية في الكويت، ويلائم الاقتصاد المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الاقتصاد الكويتي والتحديات الخاصة بتمويل احتياجات رأس المال العامل للشركات، ويقترح إطلاق برنامج الضمان كإجراء واحد يستهدف كلاً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، وينقسم البرنامج إلى شقين، الأول: دعم التمويل الميسر والثاني: ضمان الدولة للتمويل.

الشق الأول – دعم كلفة التمويل:

صُمم هذا البرنامج لدعم كلفة التمويل (العوائد/ الفوائد) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكلفة التمويل الممنوح للشركات. فعلى مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، راعى البرنامج احتياجات هذه المشروعات، حيث يدعم كلفة التمويل الذي يبلغ حده الأقصى 250 ألف دينار للعميل الواحد. ووفق هذا البرنامج يغطي الدعم جزءاً من كلفة التمويل بحيث تتحمل الدولة كامل كلفة التمويل في السنتين الأولى والثانية، وتتحمل في السنة الثالثة 90% من كلفة التمويل، وفي السنة الرابعة تتحمل 80% من كلفة التمويل.

وحدد البرنامج أوجه استخدام التمويل الممنوح ضمن هذا البرنامج لتغطي النفقات الدورية المتعاقد عليها مثل الرواتب والإيجارات، وحدد أجل السداد حتى أربع سنوات، وأبقى كلفة التمويل عند حد منخفض (سعر الخصم المحدد بالبنك المركزي + 1%) ما يساوي حالياً 2.5 % وقد وضع البرنامج معايير الاستحقاق لضمان منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة التي كانت تتمتع بالكفاءة وبأوضاع جيدة قبل الأزمة، واستبعدت العميل إذا كان جزءاً من كيان قانوني آخر لديه مصادر تمويل بديلة، واشترط البرنامج المحافظة على العمالة الوطنية لدى العميل المستفيد، وأن يصل بها في نهاية سنة 2021 إلى نسبة العمالة الوطنية المقررة للقطاع الذي يعمل فيه.

وعلى مستوى الشركات، فإن أجل التمويل الميسر الممنوح للشركات يمتد لثلاث سنوات وليس أربع سنوات كحال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووفق هذا البرنامج يغطي الدعم جزءاً من كلفة التمويل بحيث تتحمل الدولة كامل كلفة التمويل في السنة الأولى، وتتحمل في السنة الثانية 50% من كلفة التمويل، وفي السنة الثالثة يتحمل العميل كامل كلفة التمويل.

وحدد البرنامج أجل السداد حتى ثلاث سنوات، وأبقى كلفة التمويل عند حد منخفض (سعر الخصم المحدد بالبنك المركزي + 1%) ما يساوي حالياً 2.5 % وقد وضع البرنامج معايير الاستحقاق لضمان منح التمويل للشركات المتضررة من الأزمة التي كانت تتمتع بالكفاءة وبأوضاع جيدة قبل الأزمة، واشترط البرنامج امتناع الشركات عن توزيع أرباح نقدية لمساهميها أثناء الاستفادة

من البرنامج، والمحافظة على العمالة الوطنية لدى العميل المستفيد، وأن يصل بها في نهاية سنة 2021 إلى نسبة العمالة الوطنية المقررة للقطاع الذي يعمل فيه.

الشق الثاني - ضمان التمويل:

إضافة إلى دعم كلفة التمويل يقترح البرنامج أن تضمن الدولة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات لتحفيز البنوك على منح التمويل، فصُمم البرنامج ليوائم احتياجات الاقتصاد المحلي، حيث تضمن الدولة 80 % من أصل الدين، ولا يغطي الضمان كلفة الدين، وتتقاضى الدولة من البنوك رسوماً سنوية بمقدار 0.25% على الجزء المضمون من هذا التمويل، وذلك لتقليل المخاطر الأدبية (Moral Hazards) للبنوك، وتوفير إيرادات للحكومة لتعويض جزء من التكاليف المرتبطة بالبرنامج.

وقد وضعت اللجنة عددًا من الضوابط والقيود لضمان استخدام التمويل في الوجه المحدد له وتحقيق الأهداف المنشودة منه، ومن أهمها: امتناع الشركات عن توزيع أرباح نقدية لمساهميها أثناء الاستفادة من البرنامج، والحفاظ على مستويات توظيف العمالة الوطنية كما في 31 ديسمبر 2019 والالتزام بالوصول إلى نسبة العمالة الوطنية المقررة وفقًا للقطاع الذي تعمل فيه الشركة بحلول تاريخ 2021/12/31. ويجدر التنويه إلى أن هذا الضمان يوفر فوائد عديدة لكل من الاقتصاد والبنوك والكيانات الاقتصادية ومن بينها:

■ الكلفة الفعلية التي ستحملها الدولة لضمان التمويل، لا تتخطى عشر إجمالي مبالغ التمويل الممنوحة للكيانات الاقتصادية.

■ توفير التمويل للكيانات الاقتصادية دون أثر مباشر على أموال الدولة، حيث لا تتحمل الميزانية العامة للدولة أي تكاليف إلا عند التعثر الفعلي في السداد.

■ الاشتراك في المسؤولية والمخاطرة فيما بين البنوك والحكومة مما يسمح لكل منها بالتركيز على دوره الأساسي.

■ تقليل الضغوط التضخمية، والتي قد تنتج من إجراءات ضخ السيولة المباشرة.

■ البرنامج موجه لقطاعات بذاتها، ومحدد بآجال زمنية معينة، ومن ثم فإن مداه النهائي محدد بوضوح.

وبعد أن قدمت اللجنة المقترح بصيغته النهائية مرفقاً بمشروع القانون المنظم لهذا البرنامج إلى مجلس الوزراء الموقر، فإن الخطوة التالية هي عرض الأمر على مجلس الأمة الموقر للنظر في استصدار هذا القانون.

خاتمة

في كفاحنا الدؤوب على جبهتي الحياة والمحيا، يأتي الإنسان دائماً في مركز الاهتمام، لذا ينبغي ونحن نسعى لاستنقاذه من المرض، ألا نهمّل احتياجاته الأساسية التي هي قوام معيشته ومستقبله، وهذا دون شك تحدٍ عظيم وغير مسبوق، ويتطلب تضيق الفجوة بين هذين المسارين، وصولاً إلى تحقيق توازن دقيق بين هاتين الكفتين، يسمح لعجلة الاقتصاد بالدوران مجدداً، ويتيح بالعودة إلى النشاط الاقتصادي في أعلى مستوياته الممكنة دون التهاون في إجراءات السلامة وتدابير الوقاية الصحية لمنع موجة جديدة من انتشار المرض، ولا سبيل للنجاح في مثل هذا التحدي دون تكاتف الجميع على هذه الأرض الطيبة والتزام الجميع بالإرشادات الصحية وبالضوابط التي تقرها الدولة حتى تعود الحياة تدريجياً إلى الاستقرار.

وعلى رغم حدة الجائحة وشدة النازلة، لا بد أن نحسن استخلاص الدروس منها، فهي وإن كانت أزمة فريدة إلا أنها توفر فرصة فريدة، لتصحيح المسار وإصلاح الاختلالات الهيكلية وإقامة بني

الاقتصاد على أسس أمتن ودعائم أرسخ، لبناء مستقبل مشرق لبلادنا يحقق استدامة الرخاء للمجتمع.

نأمل للجميع السلامة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصادر:

- منظمة العمل الدولية.
- صندوق النقد الدولي.
- تقرير Google COVID-19 Community Mobility Report، حجم العينة = 1072، بتاريخ 25 مايو 2020.
- استبيان COVID-19 Kuwait Business Impact، حجم العينة = 498، 13 مايو 2020، Bensirri Public Relations.
- استبيان McKinsey Kuwait Business and Employee Sentiment، حجم العينة = 176، 24-26 أبريل 2020.
- تقرير Ajar Boosting Rent Collection in the Coronavirus Crisis.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.
- النشرات الصحفية الرسمية.
- التغطية الصحفية للبيانات الرسمية.